

ابن بابتها به ثم اطرد الحكم لان من حكم وضوءه صلى الله عليه وسلم
 قوله وانما يحكي ما كان دابة وعارته لا خصوص وضوء الذي عن قوله
 بل الظاهر ان اطلاقه كان على وضوء الذي عن غير الضوء فهو مع الاستحباب
 مستحق نظروهم البجاسة كذا ما لو اوجب فانما يطاق بالتحقق
 البجاسة ذكر ذلك والدي رحمه الله تعالى بانسب من هذا وانما يفصل
 يد في اول الوضوء لانه التظهير فيسبك بتظهيرهما ثم يتيمنها
 في تظهير بقية الاعضاء وهذا الفصل في ابتداء سنة يتوب عن الفرض
 حتى لا يلزم عند ارادة غسل اليدين الى المرفقين ان يعيد غسل
 كعبته لسقوط الرضخ في ابتداء بفعل السنة كما لم يجز الخافين
 فانه سنة يقدم مقام غسل الوجهين الذي هو فرض وقيل ان غسل
 اليدين اوله فرض وتقدمه هو السنة وعبارة المصنف صريحة
 في الاول حيث لم يقل والبجاسة بفصل اليدين دائما قال غسل اليدين
 اوله ثم لم يذكر وقت غسلها وقد اختلف فيه ايضا كالاختلاف في وقت
 التسمية كما تقدم قال في التسمية في الاختلاف في التسمية نظر الاختلاف
 في غسل اليدين قال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم
 بل يغسلها بعد الاستنجاء والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعده انتهى
 وهذا بناء على ان الاستنجاء من سنين الوضوء كما سياتي في تقدم غسل اليدين
 على الاستنجاء ليكون في اول الوضوء حقيقة واما من لم يعتبر الاستنجاء
 من الوضوء وان كان من سنه لانه ازالة البجاسة الحقيقية واما من
 لم يعتبر الاستنجاء من الوضوء وان كان من سنه لانه ازالة البجاسة
 الحقيقية والوضوء ازالة البجاسة الحكمية قال تاجر غسل اليدين

عن

1957

Copy

ing S...rsity